

اليمن: على أطراف النزاع الإفراج الفوري عن كافة المحتجزين تعسفيًا والكشف عن مصير المختفين قسرًا منذ بدء النزاع المسلح في اليمن في عام 2014

ندعو، نحن المنظمات الموقعة على هذا البيان المشترك، جميع أطراف النزاع في اليمن إلى الإفراج الفوري عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفيًا، والكشف عن مصير ومكان تواجد المختفين قسرًا منذ بدء النزاع في أواخر العام 2014. فخلال هذه الفترة ارتكبت جميع أطراف النزاع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك ممارسة الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة في [مراكز](#) الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية، والتي قد يصل بعضها إلى مستوى جرائم حرب.

نرحب بعملية تبادل المحتجزين بوساطة الأمم المتحدة بين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا والحوثيين. في مارس/آذار 2023، توصلت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا والحوثيين إلى اتفاق، بجهود مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن واللجنة الدولية للصليب الأحمر، للإفراج عن 887 محتجزًا. جرت عملية التبادل خلال أيام الجمعة، السبت والأحد 14-15-16 أبريل/نيسان 2023. رغم أن هذا يعد تراجعًا عن الهدف الأساسي لإطلاق سراح جميع المحتجزين منذ بداية النزاع. مع ذلك، فإن المنظمات الموقعة أدناه تثني على جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة المثمرة في تأمين هذه الاتفاقية.

ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش أنه "في حين أن الاتفاق الأخير الذي توسطت فيه الأمم المتحدة لتبادل المحتجزين يعد تطورًا إيجابيًا، فإن مئات الأشخاص الآخرين ما زالوا محتجزين ظلماً من قبل أطراف النزاع. وقد عانى هؤلاء الضحايا وعائلاتهم لفترة طويلة جدًا. وعلى الأطراف المتحاربة أن تضع حد لهذه الممارسات التعسفية والإفراج الفوري عن كل فرد تم احتجازه بشكل تعسفي".

بدأ النزاع المسلح في اليمن في 2014 لكنه تصاعد في مارس/آذار 2015 عندما تدخل التحالف بقيادة السعودية والإمارات لدعم القوات الحكومية المعترف بها دوليًا ضد الحوثيين. وطوال فترة النزاع، مارست جميع الأطراف حملات من الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، واستهدفت هذه الحملات العديد من الرجال والنساء بسبب معتقداتهم السياسية والدينية أو انتمائهم إلى جماعة دينية أو سياسية، كما تم استهداف الصحفيين والإعلاميين والعاملين في مجال الإغاثة والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد ارتكبت جميع أطراف النزاع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد النساء، اللائي يقعن ضحايا للعنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، والأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة.

قامت منظمة [مواطنة لحقوق الإنسان](#)، و**هيومن رايتس ووتش**، و**الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان**، و**منظمة العفو الدولية** بتوثيق العديد من حالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري ضد المدنيين من قبل أطراف النزاع المختلفة في اليمن منذ عام 2015. ووفقًا لتوثيق مواطنة، كانت قوات الحوثيين مسؤولة عن 1482 حالة احتجاز تعسفي و596 حالة اختفاء قسري، والقوات الحكومية اليمنية المعترف بها دوليًا مسؤولة عن 578 حالة احتجاز تعسفي و223 حالة اختفاء قسري، وقوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات مسؤولة عن 26 حالة احتجاز تعسفي و38 حالة اختفاء قسري، وقوات المجلس الانتقالي مسؤولة عن 332 حالة احتجاز تعسفي و349 حالة اختفاء قسري، بينما كانت قوات النخبة الحضرية مسؤولة عن 70 حالة احتجاز تعسفي و28 حالة اختفاء قسري، وكانت القوات المشتركة في الساحل الغربي مسؤولة عن 41 واقعة احتجاز تعسفي و15 حالة اختفاء قسري. بالإضافة إلى ذلك، ارتكبت قوات العمالة وقوات دفاع شبوة 18 حالة احتجاز تعسفي و9 حالات اختفاء قسري. ومن المرجح أن هناك العديد من الوقائع والحالات التي لم تتمكن مواطنة من توثيقها.

وعلى الرغم من عدم وجود أدلة لتوجيه الاتهام إليهم، لا يزال المدنيون يتعرضون للاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري من قبل الأطراف المتحاربة، وتعرض البعض لمحاكمات بالغة الجور بتهم ملفقة وتم استخدامهم بشكل فعال كورقة مساومة في اتفاقيات تبادل المحتجزين. [وتعرض](#) العديد من الضحايا المدنيين للاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري في انتهاكات مستمرة ومروعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحبس الانفرادي، والتعرض للتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. ووجه لهؤلاء المحتجزين تهمة زائفة تنتهك حقهم في الحصول على محاكمة عادلة، فضلًا عن حقهم في الحرية والسلامة الشخصية. وعلاوة على ذلك، غالبًا ما تكون مراكز الاحتجاز مكتظة وغير صحية، حيث تفتقر الزنازين إلى التهوية الكافية والمراحيض ومرافق الاستحمام.

تروي أم تبلغ من العمر 56 عامًا من مديرية الوحدة بأمانة العاصمة التي يسيطر عليها الحوثيون احتجاز ابنها بمعزل عن العالم الخارجي، قائلةً:

"اختفى ابني في سبتمبر 2019، وأخبرني الحوثيين بعدم وجود ابني محتجز لديهم، بقيت أبحث عنه حتى تملكني اليأس، بعد ثمانية أشهر من احتجازه تواصل معي هاتفياً، وكان صوته ينتحب ويكي وأنا أبكي معه، لم يكن يعلم أين مكان احتجازه بالضبط، سمحوا لي بزيارته في مارس هذا العام 2023 لمدة عشر دقائق، بعد ثلاثة أعوام من الاختفاء القسري، قضيناها بالبكاء فقط، لقد تشبثت به ورفضت تركه، أخبرتهم أن يقوموا باحتجازه بدلاً عنه لكنهم استهزأوا بطلبي، منذ تلك الزيارة لم يسمحوا لي بزيارة أخرى، غير أنني لم أعد أحتفل لقاءه مره أخرى فهذا الأمر يزيدني ألمًا".

ولا يزال الضحية محتجزًا تعسفيًا حتى لحظة كتابة هذا البيان.

وأضافت منظمة العفو الدولية: "نكرر دعوتنا للإفراج الفوري عن جميع الأفراد المحتجزين ظلماً، بمن فيهم الأشخاص غير المدرجين ضمن قائمة الـ 887 المقرر إطلاق سراحهم. وهذا يشمل الأشخاص المحتجزين بسبب انتمائهم لعائلات أو قبائل معينة و/أو الذين تم احتجازهم لغرض استخدامهم في اتفاقيات تبادل المحتجزين، وجميع المحتجزين بسبب ممارسة حقوقهم في حرية التعبير أو تكوين الجمعيات أو الضمير، وجميع الأفراد المحتجزين من دون أي سبب قانوني لاحتجازهم. ويجب الكشف عن مكان وجود جميع المحتجزين. وعلى الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً وجماعة الحوثيين المسلحة وضع حد لممارسات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري. ويجب إجراء تحقيق شامل في جميع مزاعم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي يتعرض لها المحتجزون أثناء احتجازهم ومحاسبة المسؤولين عنها".

في حين قالت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان إن "الاختفاء القسري في اليمن كان نتيجة مباشرة لتفشي سياسة الإفلات من العقاب. ونحن نكرر دعواتنا لإنشاء آلية تحقيق جنائية لضمان المساءلة عن جميع الفئات التي ارتكبتها جميع الأطراف المتحاربة في اليمن وضمان حصول الضحايا وأحبائهم على الحقيقة والإنصاف والتعويض".

تروي أم تبلغ من العمر 50 عامًا من مديرية المظفر بمحافظة تعز الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً احتجاز ابنها قائلةً:

"كان ابني يصرخ أنا مظلوم، إن كنتم تستطيعون إثبات أي تهمة ضدي فيامكانكم إهدار دمي. قمنا بمتابعة ملابسنا احتجازه لدى رئيس النيابة التابع للقوات الحكومية في مدينة تعز، وقال ملف ابنيك تم إحالته إلى النيابة الجزائية. ولدي مظلوم وليس له أي علاقة بأي طرف من أطراف النزاع، يخرج يوميًا من المنزل لطلب الرزق وتوفير احتياجات أطفاله... ساعدوني. قامت زوجة ابني بزيارته وشاهدت آثار التعذيب في إحدى يديه وقال لها إنهم عذبوه".

ولا يزال الضحية محتجزًا بمعزل عن العالم الخارجي منذ 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2022 وحتى لحظة كتابة هذا البيان.

يعيش ضحايا الاختفاء القسري واقعيًا مجهولًا، في ضوء تعنت أطراف النزاع عن الكشف عن مصائرهم، حيث لا تزال أسر الضحايا مفجوعة على ذوبها وتطالب بالإفصاح عن أماكن احتجازهم. ويتعرض المحتجزون تعسفيًا والمختفون قسرًا تحت أقيية السجون لألوان مختلفة من التعذيب وضروب المعاملة اللاإنسانية والمسيئة بغرض انتزاع الاعترافات منهم.

وقالت رضية المتوكل، رئيسة مواطنة لحقوق الإنسان: "إن غياب مساءلة ومحاسبة المنتهكين وإفلاتهم من العقاب ساهم في ازدياد ممارسة مثل هكذا انتهاكات مشينة، في ظل غياب سيادة القانون وتعاكس سلطات الأمر الواقع عن القيام بالإجراءات القانونية اللازمة إزاء المحتجزين".

كما تحت المنظمات جميع أطراف النزاع في اليمن على الإلغاء الفوري لعقوبات الإعدام بحق المدنيين في القضايا المتعلقة بالنزاع المسلح الجاري، وتوفير الإجراءات القانونية اللازمة لمن تم احتجازهم تعسفيًا، وضمان عدم تعرض الأفراد المحتجزين للمعاملة المسيئة والإفراج الفوري عنهم إذا كان الاحتجاز تعسفيًا.

منذ أن صوّت مجلس حقوق الإنسان في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2021 لإنهاء ولاية فريق الخبراء البارزين GEE في دورته الـ 48، تحت ضغط شديد من المملكة العربية السعودية، وجهود إحالة المنتهكين للمساءلة تواجه تحديات حقيقية. تدعو المنظمات الموقعة على هذا البيان بصفة ملحة المجتمع الدولي إلى إنشاء آلية دولية جنائية مستقلة لمحاسبة المنتهكين وإنصاف ضحايا الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وغيرها من ضروب المعاملة المسيئة واللاإنسانية.

كما تدعو المنظمات الموقعة على هذا البيان المجتمع الدولي لاستخدام تأثيره للضغط على الأطراف المتحاربة لوضع حد لحالة الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري للضحايا المدنيين التي مورست منذ بدء النزاع المسلح في اليمن، كما تطالب جميع أطراف النزاع بالإفراج الفوري وغير المشروط عن آلاف الأشخاص المحتجزين تعسفيًا والمختفين قسرًا، واتخاذ تدابير فعالة لمنع أعمال التعذيب أو سوء المعاملة مستقبلًا، وإعمال سيادة القانون وضمان خلو المحاكمات من اعتساف القانون أثناء متول المتهمين أمام القضاء.

قائمة الموقعين:

1. منظمة العفو الدولية
2. مواطنة لحقوق الإنسان
3. هيومن رايتس ووتش
4. الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان